التدخل الخارجي وأثره على الديمقراطية والوحدة العربية

قراءة أولية في بلدان مختارة (سوريا، ليبيا والسودان)

الدكتور/ حسن حامد مشيكة

أستاذ مشارك في الإدارة العامة وتحليل السياسيات العامة

جامعة الخرطوم[1]

مقدمة

للتدخل الخارجي في الدول الغربية بالمنطقة العربية تاريخ طويل وأثر بين على التركيبة الاجتماعية والمنظومة السياسية والاقتصادية للدول التي استعمرت البلدان العربية في القرن التاسع عشر. إن من أكثر الدول التي استعمرت البلدان العربية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وقد تفاوتت في مددها الاستعمارية ومنهجها في التعاطي السياسي وأسلوب التعامل مع الشعوب العربية التي استعمرتها في كل من السودان، وسوريا وليبيا وغيرها من البلدان العربية. تمكنت هذه الدول بعد نضال وكفاح مستمر من نيل استقلالها السياسي في أواسط القرن العشرين وتنسمت عبق الحرية التي نالتها بعد كفاح طويل وتضحيات جسام، لكنها لم تنجح كما ينبغي في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى مثل: الوحدة، والتنمية المتوازنة ذلك لأن الإشكالية بين الداخل والخارج ظلت على الدوام قائمة، ولم ينفك الإرتباط عن هذه الدولة المستعمرة بشكل نهائي حتى الراهن السياسي.

في إطار البحث عن هدفي تقوية الوحدة العربية والأخذ بالنظام الديمقراطي التعددي ما زال التدخل الخارجي يشكل عائقاً رئيساً في تحقيق مثل هذين الهدفين الرئيسين لهذه الدول العربية. وفي العقدين الأخرين يلاحظ أن التدخل من جانب الدول المستعمرة في الشأن العربي لم يقتصر على الدول المذكورة فحسب بل إزداد التنافس من جانب لاعبين جدد في الساحة الدولية مثل الولايات المتحدة وروسيا وعلى مستوى الإقليم هنلك قوى أخرى مثل تركيا وإيران وغيرهما، جاء ذلك في إطار ما يسمى بسياسة المحاور في عالم تتعدد فيه الأقطاب رغم الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية. إن العديد من هذه الدول الكبرى ظلت تبحث عن تحقيق مصالحها الاقتصادية ومنافعها المادية والأمنية القومية ولا تأبه للمساعدة في ترسيخ الديمقراطية، حقوق الإنسان، وتحقيق الاستقرار السياسي كما تتدعي. فلا شك أن هذا التضارب في المصالح والإدعاء بحراسة وتطبيق

Hassan.mushieka@uofk.edu[1]

مبادئ قيم عالمية مثل الديمقراطية يعد خصماً على تمتين وشائج الوحدة العربية ويؤدي إلى هشاشة المواقف تجاهها.

يتناول هذا المقال التدخل الخارجي للدول المذكورة بعاليه ويضاف إليها إسرائيل التي أعلنت التطبيع الدبلوماسي في الراهن السياسي مع دولة الأمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. وتطمح كذلك اسرائيل المحتلة لفلسطين في التطبيع مع دول أخرى من بينها السودان محل الدراسة. يحاول هذا المقال في قراءة أولية لبعض القضايا السياسية معرفة التدخل الخارجي منذ إندلاع ثورات الربيع العربي في سوريا وليبيا وغيرهما. ويتطرق إلى الموجة الثانية للربيع العربي في السودان وأثره على العملية الديمقراطية والاستقرار السياسي المفضي إلى تحقيق أهداف الشعوب، ومن أهمها الحرية وإشاعة الديمقراطية، ومن جهة أخرى معرفة التأثير السياسي على الوحدة العربية بشكل عام.

يطرح المقال سؤال رئيسي تتفرع منه عدة أسئلة يسعى للإجابة عنها من خلال التحليل العلمي واستخدام المنهج التفسيري لمعرفة آثار التدخلات الخارجية في المنطقة العربية. أما السؤال الرئيسي الذي يطرحه المقال: هل للتدخلات الخارجية من جانب الدول الغربية بجانب روسيا ودول أخرى لها تأثيرها السلبي على الديمقراطية في المنطقة العربية؟ هل هذا التأثير يمتد إلى إحداث شرخ في الوحدة العربية، وإعاقه لعملية بناء الدولة الوطنية؟ لماذا لم تتعامل الدول العربية مجتمعة على إعادة اللحمة العربية كما ينبغي وتقوية وشائج العروبة بما يحقق أهدافها الكبرى ويساعد في حل قضاياها السياسية الراهنة؟

أولاً: تغير العلاقات الدولية الراهنة في ظل العولمة:

إن التغيير في العلاقات الدولية الراهنة لا ينصرف فقط إلى القضايا الإقليمية، بل يشمل كل القضايا الدولية في شتى أنحاء المعمورة، ونتيجة لإتساع إنتشار هذا التوجه (التغيير) تتغير بعض معطيات الواقع الدولي، كنمط التحالفات الدولية، وهيكل التعامل الاقتصادي الدولي، وعلاقات القوى الدولية.[2] من أهم السياسات التي تساهم في ترسيخ الوضع القائم إلى حد ما، سياسة الحياد وعدم الانحياز. وهاتان السياستان اعتمدتهما الدول المستقلة عن القطبين المتصارعين أثناء الحرب الباردة. وهما تكسبان الدول دور المستقل النشط، حيث تكتسب الدولة المحايدة وغير المنحازة مصداقية عند الجميع، بالتالي تستطيع أن توظف ذلك في خدمة السلام والاستقرار الدوليين؛ وكان أبرز مثال على هذا التوجه في الماضي سويسرا و مملكة النمسا.[3]

---

[2]. جيلين بالمر، وكليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية** ، ترجمة (عبد السلام علي النوير) الرياض ، النشر العلمي والمطابع ، جامعة الملك سعود، 2011. ص20.

[3]. ناصيف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص174.

أما السياسات التي تسعى إلى تغيير الوضع الراهن في العلاقات الدولية هي سياسة الأحلاف والتكتلات الدولية بحيث يسعى كل حلف إلى احتواء أكبر عدد من الدول لتأييده للسيطرة على المواقع الحيوية، وبذلك يمنع الحلف المضاد من تقوية دفاعاته ومناطق نفوذه، مما يسهل السيطرة عليه وإلغائه. هذا ما حصل بالفعل خلال الحرب الباردة بين حلف الناتو وحلف وارسو، حيث زال الأخير بإنهيار الاتحاد السوفياتي وتفتته إلى عدة دول في العام 1990م. وكذلك ما يجري حالياً في الساحة الدولية من استقطابات بين الدول المختلفة لا سيما الدول المتقدمة التي تسعي لتقوية احلافها ما أمكن ذلك دفاعاً عن أمنها وخدمة لمصالحها الحيوية. يتبدى ذلك بجلاء من خلال سياسة المحاور التي تسعى كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وروسيا الاتحادية من جهة أخرى لاستتقطاب شركاء جدد، بجانب ظهور الصين بقوتها البشرية الهائلة وإحداثها نقلة نوعية كبيرة في التكنولوجيا والتقدم الاقتصادي إذ صارت تحتل المركز الثاني اقتصادياً على مستوى العالم. فهذه الدول جميعاً تسعى جاهدة لإعادة التوازن العالمي والعمل على استقطاب العديد من الدول في المنطقة العربية ذات الخصائص المتمثلة في الثقل السكاني والموقع الجيوبولتيكي المناسب، وذات الموارد الضخمة غير المستغلة. وقد نجحت هذه الدول في العقد الأخير وفي ظل العولمة من استقطاب دول أخرى بما يحقق مصالحها الخاصة ويقوي جبهاتها المختلفة. فالوضع الحالي يمكن تصنيفه بأنه ينحفي كثيراً تجاه سياسة تعدد الأقطاب في عالم يتصارع فيه الكبار لخلق التوازن الدولي رغم التباين في طرح الديمقراطية كأفضل خيار للحكم.

إذن العلاقات الدولية ما عادت بين الدول ترتكز على المبادئ والقيم وإحترام حقوق الإنسان والأخذ بالنظام الديمقراطي كصيغة أفضل للحكم كما تدعو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها رائدة للديمقراطية في العالم. فالعلاقات الدولية ظل محورها الرئيسي هو الاقتصاد والمصالح الخاصة والمنافع المادية للدول، ويتجسد هذا بشكل أكبر في المنطقة العربية من خلال صراع هذه الدول حول الحصول على الثروات البترولية والغاز الطبيعي الضخم والمنافع الاقتصادية المختلفة في دول الخليج بخاصة، بجانب الإهتمام الأكبر بالدول ذات المواقع الاستراتيجية مثل السودان وليبيا وسوريا.

تتميز المنطقة العربية بموقع استراتيجي فريد وثروات ضخمة في باطن الأرض وعلى سطحها، من بترول وغاز طبيعي وثروة حيوانية وزراعية وغيرها من الموارد الأخرى - كما سبقت الإشارة- وتتوزع دولها بين قارتين هما آسيا وأفريقيا. تقع العديد من هذه الدول على شواطىء بحار من أهمها البحر الأحمر، والبحر الأبيض المتوسط، مما يجعلها جاذبة لأطماع الدول الغربية كونها من ناحية أخرى تمثل سوق كبيراً لمنتجات الغرب وبخاصة دول الخليج العربي الغنية بالثروة النفطية والغاز الطبيعي. إن تفاعلات القوى الداخلية في الأقطار العربية لم تقو على تقليل النفوذ والتأثير الخارجي الإقليمي والدولي في سياساتها الداخلية والتدخل في شؤونها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بل

جعلها هذا التدخل غير قادرة على تقوية وشائج الوحدة الوطنية، إلى حد بعيد عن إحدى وظائفها الرئيسية التي ميزتها عقب الاستقلال، والمتمثلة بتحديد نسق المصالح القطرية والقومية وسبل تحقيقها، لمصلحة أنساق واردة بشكل رئيسي من المركز المعولم.[4] فالإشكالية بين الدول العربية والخارج تكمن في أنها عميقة الجذور في ظل وجود تيارات سياسية مختلفة وأحزاب سياسية ذات رؤى متباينة حول الوحدة العربية ومتطلباتها ومعالجة قضاياها السياسية المختلفة بما يتسق والمصلحة الوطنية لكل دول على حدها ومصلحة المنطقة العربية برمتها.[5]

ثانياً: المنطقة العربية: مقاربة في الموارد والوضع السياسي

وفي ذات الصدد فإن ضعف الوعي السياسي وأسلوب التفكير الشمولي لدي العديد من الدول العربية وإنحسار الفكر الليبرالي الديمقراطي يجعل هنالك العديد من الإشكالات الفكرية والسياسية والقيمية قائمة ومن دون حل شامل. وعلى مدار عدة عقود لم تنجح الدول العربية في كسر طوق التخلف، ووالصعود إقتصادياً للنفاذ إلى مصاف الدول الصاعدة أو المتقدمة. " وأهم مظاهر التبعية الاقتصادية الاعتماد على الخارج في قضايا تتعلق بالأمن الاقتصادي القومي للدول العربية، سواء على الصعيد القطري أو الإقليمي".[6] مما يعد هذا خصماً على تضامنها العربي وتحقيق أهدافها العربية المشتركة بما يجعلها أكثر قوة ومنعة لمجابهة التحديات الإقليمية والدولية والحفاظ على أمنها ووحدتها العربية في ظل التكتلات الإقليمية التي باتت واضحة في عدد من مناطق العالم في آسيا وأمريكا الشمالية وغيرها.

ثالثاً: لمحة تاريخية لدور الاستعمار الغربي في ليبيا وسوريا والسودان

تختلف منهجية وفلسفة دول الغرب التي استعمرت الدول العربية أو أنتدبت إليها سواء من بريطانيا أم فرنسا أم غيرهما. وقد تخللت فترات الحكم الاستعماري المتفاوته في مددها للدول العربية جوانب سلبية عديدة، والمآسي المترتبة جراء سياسة الاستعمار أكثر من أن تحصى. فلقد سعى المستعمر في سبيل استغلال ثروات المنطقة العربية إلى تحطيم الأسس الذاتية للسكان عن طريق الاستيطان بالدرجة الأولى.[7] كما عمد إلى فصل دول المغرب العربي الكبير المستعمرة فرنسياً عن نظيراتها المستعمرة من بريطانيا وغيرها ردحا من الزمان في محاولة للتباعد بينها ولإحكام السيطرة عليها من خلال إتباع سياسة " فرق تسد". رغم هذه السلبيات للمستعمر، يذكر البعض له جوانب إيجابية منها بناء

---

[4] علاء عبد الحفيظ محمد، مستقبل الدولة الوطنية العربية في ضوء إشكالية العلاقة بين الداخل والخارج، المستقبل العربي، العدد رقم 429، نوفمبر 2014، ص12.

[5] المصدر نفسه، ص7.

[6] تسابيح عنتر أحمد أرباب، الثورات العربية وإشكالية التحول الديمقراطي وانعكاساتها على دول الإقليم، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2016، ص64.

[7] عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (دراسة تاريخية مقارنة)، عالم المعرفة: العدد 71(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب1983)، ص15.

شبكات الطرق المعبدة في بعض المدن وخطوط السكك الحديدة والموانىء وإنشاء نظام خدمة مدينة راسخة في هياكلها التنظيمية.

إذا أعملنا النظر في الدول الثلاث محل الدراسة في هذا المقال فنجد أن سوريا قد تعرضت جراء الانتداب الفرنسي من عصبة الأمم المتحدة في العام 1922م إلى التقسيم والتفتيت الاجتماعي، وكان ذلك بعد سقوط الامبرطورية العثمانية. وقد اندلعت ثورات ضد الفرنسيين استقلت على إثرها سوريا في أبريل 1946م بعد اكتمال إنسحاب الجيش الفرنسي منها، بينما ظهرت دولة أخرى إلى جانبها هي جمهورية لبنان.[8]

في دولة ليبيا كان أن عمل الاستعمار الإيطالي بعد مدة على الاستفادة من النفط الليبي إذ تعمل أكبر الشركات في هذا البلد وتمثل عائداتها من النفط الليبي نحو 14% من مجمل عائدات المجموعة العاملة.[9] واستمر يستفيد اقتصادياً من خيرات ليبيا حتى بعد استقلالها. ورغم أن الرئيس الليبي السابق معمر القذافي قد ألغى النظام الملكي ومؤسساته التشريعية والتنفيذية فضلاً عن الدستور والأحزاب وناهض الإمبريالية بالرغم أن دولته كانت موالية للغرب، لكن النظام السياسي الجديد الذي إخطته ومثلت فيه المؤسسة العسكرية عنصراً أساسياً إنتهي رغم طول مدته.[10]

أما في دولة السودان التي استعمرها البريطانيون في الفترة (1898- 1955م) فقد تم استغلال ثرواتها بشكل ممنهج ولم تحظى بتنمية متوازنة في أقاليم السودان وبخاصة الطرفية في غربه وجنوبه، بل زرع المستعمر الانجليزي مشكلة جنوب السودان التى أعاقت التنمية وأقعدت البلاد كثيراً عن البناء والنهضة بسبب النزاع الطويل الذي طال أمده وعطل التنمية، وإنتهى في خاتمة المطاف بانفصال الجنوب عن الشمال وتكوين دولته المستقله في يوليو 2011.[11] هذا بجانب فشل النخب السياسية في السودان لبناء دولة المواطنة وتحقيق الأهداف الوطنية الأخرى من ضمنها إشاعة الديمقراطية والمساهمة في تقوية الوحدة العربية بفاعلية.

لقد فشلت هذه الدول الثلاثة (ليبيا، سوريا، والسودان) في الانخراط لبناء الدولة وتحسين أداء الاقتصاد وتحقيق متطلبات الزيادة السكانية المتصاعدة على كافة الجوانب.[12] مما أدى، بجانب عوامل أخرى، إلى المزيد من الاحتقان السياسي الداخلي الذي تفاقم فيما بعد نتيجة عجز القادة الحاكمين في إيجاد الحلول المثلى وإنعدام الإرادة السياسية. من جهة أخرى استخدمت الدول الغربية آلياتها المباشرة وغير المباشرة من أهمها بريطانيا وفرنسا

[8] للمزيد عن معرفة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان وتشكل الدولة الوطنية في سوريا أنظر الموقع أدناه:
www.mod.gov.sy (last accessed 12 August 2022)

[9] التدخل العسكري الغربي في ليبيا، (تقدير موقف) المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ص2.

[10] خالد حنفي علي، ور المجتمع المدني الليبي في التحول الديمقراطي في ظل النظام الجماهيري، (تحرير)، إبراهيم نصر الدين، أفريقيا بين التحول الديمقراطي والتكيف الهيكلي، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2005، ص73.

[11] حسن حامد مشيكة، تحديات الوحدة الوطنية ومشكلات استفتاء جنوب السودان، ورشة كلية القانون، جامعة الخرطوم، 2011، ص11.

[12] سليم حميداني، الميراث الاستعماري في العلاقات الجزائرية- الفرنسية منذ عام 1962م، مجلة المستقبل العربي، العدد رقم 480، فبراير 2019، ص111.

والولايات المتحدة مما قاد إلى انسداد الأفق السياسي وصعوبة إيجاد بدائل للحل. لم تكن تلك التدخلات غير المبررة في الشأن الوطني خافية على المراقبين السياسيين لما جرى في المسرح السياسي في الدول المعنية. فالتدخل الفرنسي في كل من ليبيا والجزائر كان حاضراً وبقوة في ليبيا ما بعد ثورة الربيع العربي وفي الجزائر أثناء وبعد ثورة الربيع العربي الموجة الثانية. أما في السودان فالدور البريطاني والأمريكي كان هو الأبرز ،مقارنة بدول غربية أخرى، في الشأن السوداني أثناء وما بعد ثورة 11 أبريل السودانية 2019، كما يتضح ذلك في سياق تناول الثورات العرب في الدول الثلاث.

رابعاً: الثورات العربية في الدول محل الدراسة

منذ اندلاع الشرارة الأولى في تونس مروراً بالسقوط المروع للرئيس المصري محمد حسني مبارك في مصر شهدت الدول العربية احتجاجات طالبت بالإصلاح والتغيير واستعادة الكرامة والمطالبة بتطبيق الديمقراطية وإشاعة الحريات العامة.[13] وقد نجحت فيما أصطلح على تسميتها بثورات "الربيع العربي" في الإطاحة بجانب ما ذكر بمعمر القذافي رئيس ليبيا في فبراير2011م ، إذ كان يمثل أقدم وأعتى الديكتاتوريات العربية في المنطقة. ورغم حكم القذافي الذي استمر لمدة 42 عاماً لم تحقق ليبيا تنمية تتواءم مع إمكانتها الضخمة المتمثلة في ثروتها البترولية الهائلة وموقع الدولة وقربها من موانئ التصدير إلى أوروبا وغيرها. بعد إندلاع ثورة الشعب في ليبيا والتي تأثر بالثورة التونسية انتهى نظام القذافي بعد مقتله بطريقة بشعة ومأساوية مع بعض أعوانه وأبنائه، وذلك بعد حكم يمكن وصفه بأنه كان حكم الفرد الذي أضاع ثروات ليبيا وشعبها إذ ما مازال هذا الشعب يعاني الانقسام والتشرزم الداخلي. وحتى اليوم لم تشهد ليبيا استقرار سياسي في الحكم ولم يتمكن الوسطاء الإقليميين والدوليين إيجاد تسوية سياسة للمتصارعين على كراسي السلطة من المدنيين والعسكريين.

أما في سوريا فقد اندلعت إنتفاضة شعبية إنطلقت في مارس عام 2011م ضد القمع والفساد وكبت الحريات. ولكن بسبب التدخلات الخارجية من أهمها الروسية ما زال نظام بشار فى سوريا يقاوم حكم الشعب الذى قرر الخروج عليه وإنهاء النظام الذى كان بداية سلسلة توريث الجمهوريات. لعل الحكومة الروسية من أهم الذين حالوا دون سقوط بشار الأسد من سدة الحكم، وكانت الداعم الأقوى له سياسياً ولوجستياً ضد الثورة التي اندلعت ضده. إذ يبرر بعض المراقبين للأحداث في سوريا تدخل الحكومة الروسية بهذا الشكل للحفاظ على مصالحها العسكرية والاقتصادية القوية. لقد أدت تلك التدخلات الخارجية إلى تفاقم الوضع والنزاع الداخل مما شرد ملايين السوريين خارج الوطن، وما بقى منهم في الداخل عانى كثيراً، من ويلات تلك الحرب التي تم تدويلها بسبب دخول لاعبين إقليميين ودوليين، وما زالوا يعانون مما لحق بهم من ضرر مادي ونفسي كبيرين. وقد وصل عدد

[13] محمد نور الدين أفاية، حول أداء المثقفين في معمعة الأحداث مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 415، سبتمبر 2013، ص113.

الذين يعانون من الجوع في سوريا نحو تسعة ملايين شخص بسبب عدم توفر الغذاء. وقد صنفت سوريا في العام 2019 من أسوأ الدول في العالم في مجال عدم توفر الغذاء لنسبة بلغت نحو 34% من جملة السكان فيها.

بينما في السودان وكنتيجة طبيعية لضيق الحالة المعيشية، وكبت الحريات والفساد الإداري والمالي، بدأت شرارة الثورة الثالثة منذ ديسمبر 2018م، وقد قادها الشباب السوداني المتوثب والمتطلع إلى الحرية، تأثراً بما حوله في العالم الذي أصبح "قرية" بفضل ثورتي المعارف والإتصالات والتواصل الاجتماعي عبر الوسائط الإلكترونية. كان قد رفع الثوار السودانيون في البدء شعارات تطالب بسقوط حكومة البشير تطلعاً إلى تحسين الحالة المعيشية. حدث ذلك بعد أن إستشرى الفساد في جسم الدولة السودانية من رأسها إلى أخمص قدميها، وأصبح هنالك شح في الخبز والمواد البترولية، وعدم توفر للأوراق النقدية في البنوك السودانية.[14] بعد المظاهرات المستمرة والضغط الجماهري الذي أفضى إلى تدفق المواطنيين السودانيين صوب القيادة العامة للجيش السوداني، تمكن الثوار نتيجة لإنحياز اللجنة الأمنية لحكومة البشير من عزل رئيس الجمهورية في الحادي عشر من أبريل 2019. وعلى إثر ذلك تسلم المجلس العسكري مقاليد الحكم في البلاد، ومن بعد تكونت حكومة إنتقالية مناصفة في مجلسها السيادي بين المدنيين وبعض القيادات من المؤسسة العسكرية بموجب الوثيقة الدستورية لمدة ثلاثة سنوات وثلاثة أشهر بدءاً من العام 2019.[15]

مما سبق يمكن القول إن هذه الدول الثلاث (سوريا، ليبيا، والسودان) تشترك في شكل النظام الدكتاتوري الذي ساد فيها، خاصة في العقدين الأخيرين بدرجة أكبر،عانت فيها الأمرين من كبت للحريات وفقدان الديمقراطية والمشاركة العادلة في السلطة على كافة مستويات الحكم المركزية والإقليمية والمحلية. ويعود السبب بالأساس للخصائص البنيوية للأنظمة السياسية لهذه الدول والحكم التسلطي الممتد لفترات طويلة وقهر الحركات السياسية المعارضة للحكومات.[16] يضاف إلى ذلك أن الذي ولد الإحتقان السياسي في هذه البلدان الثلاث إستئثار الحاكمين وأقرباءهم وبطانتهم بثروات البلاد مع ترجيح المصلحة الخاصة على المصلحة العامة وعدم الاهتمام الكافي بحل المشكلات والاستماع إلى مطالبات المواطنين المشروعة وتنفيذ السياسات العامة الرشيدة وإشاعة التنمة المتوازنة في بلدانهم. وقد غزت هذه الأنظمة التسلطية، من أجل البقاء لفترات أطول، التدخلات الخارجية من جانب الدول الكبرى وبعض الدول الإقليمية التي جاء تدخلها لحساب

---

[14] حسن حامد مشيكة، الربيع العربي الجديد: دراسة مقارنة للثورتين السودانية والجزائرية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الثاني، السنة 17، ص37.

[15] أنظر نصوص الوثيقة الدستورية الخاصة بالسلام في:
عطا الحسن البطحاني، إشكالية الانتقال السياسي في السودان: مدخل تحليلي، المركز القومي لتدريب وتنمية المجتمع المدني، الخرطوم، سبتمبر 2019م، ص95-98.

[16] طارق عثمان، ثورات وثورات مضادة: في تحولات النظام الإقليمي والعربي، مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazera.netlissues/2014/08/2014826102841262618.htm (Last accessed 3 September 2020).

توازنات إقليمية ومن أجل المحافظة على مصالحها الاقتصادية وأمنها الإقليمي من ناحية أخرى كما سبقت الإشارة من قبل. وإن كان في نهاية المطاف ونتيجة لمتغيرات – كما سنرى لاحقاً- إنقلبت هذه الدول على تلك الأنظمة وساعدت كثيراً في الإطاحة بها من خلال التخطيط الاستراتيجي المحكم، ودعم المعارضة بأفكار تكتيكية وتقديم دعم لوجستي ومالي لها.

على كلٍ، فلقد تعثر مسار التحول الديمقرطي في ليبيا المنقسمة داخلياً بين شعبها. ذلك لأن الاستقطاب السياسي الحاد قد أفشل محاولات الوصول إلى إتفاق سياسي بين أطراف النزاع في ليبيا والتأسيس لمرحلة ديمقراطية جديدة بدلاً عن نظام القذافي السلطوي القديم ولمعالجة ما يجري من نزاع. فقد أربك المشهد السياسي في ليبيا ظهور لاعبين إقليمين مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر ودعمهم للواء المتقاعد خليفة حفتر من جهة، وظهور تركيا كداعم قوي لحكومة الوفاق الوطني والمجلس الانتقالي الليبي برئاسة فائز السراج المعترف بها من الأمم المتحدة. زاد هذا المشهد تعقيداً أكثر ظهور فرنسا كداعم أساسي لحفتر أيضاً، وروسيا التي حاولت مؤخراً أن تجد لها موطئ قدم في ظل هذا النزاع المستمر في الدولة الليبية منذ مقتل الرئيس القذافي. وما زال المشهد السياسي في ليبيا معقداً في الراهن السياسي وليس هنالك بوادر حل للإنسداد السياسي في البلاد، فلربما تأتي الحلول والتوافق السياسي بعد مجهودات إضافية يمكن تبذل وأن تقدم رؤى جديدة للفرقاء السياسيين مع تقديمهم تنازلات ما أمكن من أجل الحل واستدامة السلام في ظل نظام ديمقراطي منشود.

في السودان مازالت هناك عراقيل في المرحلة الانتقالية مستمرة مع ضعف الأداء للاقتصاد الكلي وضيق مستوى المعيشه للشعب السوداني. ورغم توقيع إتفاق سلام مؤخراً مع الحركات المسلحة في جوبا في سبتمبر 2020، يظل عدم التوصل إلى سلام شامل مع فصيلي عبد الواحد نور (حركة تحرير السودان) وعبد العزيز الحلو في جبال النوبة (الحركة الشعبية قطاع الشمال) من منقصات السلام في البلاد، بل التحدي الأكبر في تنفيذ ما أتفق عليه مؤخراً على أرض الواقع.[17]والمشهد ما بعد قررات 25 أكتوبر 2021 ومحاولات نداء السودان الأخيرة ربما يفضي إلى تكوين حكومة إنتقالية تكمل ما تبقى من المرحلة الانتقالية وتخرج السودان من الوضع المأزوم وغير المستقر الذي يعيشه منذ قيام ثورة ديسمبر 2019.

خامساً: التدخل الأجنبي في سوريا وليبيا والسودان وآثاره السلبية على الديمقراطية

لقد كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كبير الأثر على المنطقة العربية ذلك لاتهام عناصر عربية بالوقوف وراء هذه الأحداث، وقد اتهمت دول بعينها بأنها كانت

[17] للمزيد من المعلومات حول إتفاقية السلام بمساراتها المختلفة أنظر:
وثيقة إتفاقية السلام الموقعة في مدينة جوبا عاصمة دولة جنوب السودان، أغسطس 2020م بين حكومة السودان والحركات المسلحة.

على علاقة بمنفذي تفجيرات برجي التجارة العالميين في الولايات المتحدة. وكان نتاج هذه الأحداث زيادة التدخلات الأمريكية في شؤون الدول من أهمها الدول العربية.[18] إن المسبب الرئيسي للنزاع في الشرق الأوسط اليوم كما يقول علي مزروعي " ليس الإسلام ولا الإسلام الشيعي المنبعث، بل الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين".[19] فما يجري حالياً له خلفيات لا يمكن إغفالها كما أشرنا، إذ ما زالت آثارها تتفاعل سياسياً مع مجريات الأحداث في المنطقة العربية. والفاعلين الكبار من الدول الغربية (وبخاصة الولايات المتحدة) يقول البعض أن لهم الدور الأكبر في إعادة تشكيل هذه الدول بما يتماشى مع أهدافهم الاستراتيجية التي ترمي إلى تفتيت هذه الدول إلى دويلات صغيرة لإحكام السيطرة عليها وتحقيق مصالحهم الاقتصادية بشكل أفضل في المستقبل البعيد.

إن تأثير السياسة الخارجية من الدول الكبرى على الدول الثلاث، لا سيما من الدول الغربية مثل: فرنسا وإيطاليا وبريطانيا وروسيا، مع عدم إغفال بعض دور بعض دول الإقليم مثل تركيا وإيران ربما عقد من المشهد السياسي الماثل. بل في الواقع جعل الحلول تحتاج إلى جهود جبارة من أجل التوصل إلى التحول الديمقراطي المنشود واحترام حقوق الإنسان. فالسياسة الخارجية للدول الكبرى لها تأثيرها على ما يجري داخل هذه البلدان مثلما هو حادث في ليبيا، أحياناً يتم التأثير بشكل مباشر، وفي الغالب يجرى التدخل بطرق غير مباشرة من أجل أن تحافظ هذه الدول الكبرى على مصالحها الاقتصادية في هذه البلدان كما سبق الذكر، واستخدام بعض الدول العربية لتلعب دور الدولة الوظيفية للوصول إلى تلك الأهداف المرسومة. وعلى العموم، فإن المصالح الدولية تتركز بشكل أساسي على موارد الطاقة في ليبيا والاستحواذ عليها ومن جهة أخرى إيجاد مناطق نفوذ في أفريقيا أيضاً عبر هذه الدولة.

بالرجوع إلى السودان مرة أخرى، نجد أن العامل الخارجي الأمريكي في سقوط الإنقاذ يأخذ وزناً نسبياً، لعل هذا نابعاً من موقف الحكومة الأمريكية من الأنظمة الإسلامية المتشددة كإيران وأفغانستان والسودان. أما موقف دولة الأمارات العربية المتحدة المعادي للإسلام السياسي، لا يخفى على المراقبين لمجريات الأحداث السياسية في بعض دول المنطقة العربية (مصر كمثال) ومؤخراً في السودان قبيل سقوط حكومة الإنقاذ، إذ قدم دعم مالي سخي للمساعدة في تثبيت أركان المجلس العسكري أولاً ومجلس السيادة السوداني ثانياً.[20] ونتاجاً لهذه التدخلات الخارجية من أجل تغيير مسار الثورات في الدول الثلاث وإن كان بدرجات متفاوته قد أثر سلبياً على عملية الانتقال الديمقراطي المتوقع أن يفضي نظام ديمقراطي راسخ، وإن كان الانتقال الديمقراطي في حد ذاته كما يقول (آلان

[18] صلاح صبر الحق، السياسة بعد الحادي عشر من سبتمبر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الوطنية، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص168.

[19] علي الأمين مزروعي، القوى الثقافية في السياسة العالمية، (ترجمة) أحمد حسن المعيني، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2017، ص377.

[20] = جاء تكوين المجلس السيادي السوداني في إطار شراكة بين المكون العسكري والمكون المدني الممثل لقوى الحرية والتغيير بعد عقد واساطة قام بها رئيس الوزراء الأثيوبي أبي أحمد والإتحاد الأفريقي أفضت إلى التوقيع على الوثيقة الدستورية في الخرطوم.

تورين) هو عملية متدرجة تتبلور في سياق علاقة الدولة بالمجتمع بعد صراع قد يطول أمده.[21] وفي هذا الصدد يمكن أن يتم الإنتقال إلى النظام الديمقراطي من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة في المرحلة الانتقالية والقوى المعارضة لها أو من خلال تدخل عسكري أم تدخل عسكري خارجي كما في حالتي سوريا وليبيا.[22]فكل السناريوهات متوقعة في ظل واقع سياسي معقد وتدخل دولي لا تخطئه عين المراقب في الشأن العربي والتأثير على سياسات الدول وربما الديمقراطية في حد ذاتها. بل يضيف برهان الدين غليون أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الفرنسية إنه لا يوجد إقتناع بأن الديمقرطية تشكل أولوية بالنسبة للمجتمعات العربية عامة إذ ما وضعت بجانب مسائل خطيرة مثل " مسألة مواجهة حركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين التي لم ينجح العرب في وضع حد لها" رغم خوضهم للعديد من الحروب معها.[23]

إن هذا التدخل الدولي والإقليمي المباشر وغير المباشر قد أحدث تأثيراً سلبياً إمتد إلى إحداث شرخ في الوحدة العربية. وجعل في ذات المنحي العديد من دول المنطقة منقسمة على نفسها في محاور بعضها يدعم سياسة الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة، ومحور آخر بعض أعضائه لا تعجبه هذا السياسة لكنه لم يجاهر بالعداء لها خشية ردة الفعل غير المأمونة من أقوى دولة في العالم. فالدول العربية في المنطقة تتحرك وفقاً لقدراتها الاقتصادية وتراعي عادة تحالفاتها مع الآخر وشراكتها على المستوى الإقليمي والعالمي بما لا يضر بمصالحها الخاصة والمحافظة على كيان الدولة.

على كلٍ، هذا الوضع أعاق عملية بناء الدولة في المنطقة العربية وجعلها مهمومة بالتماهي مع سياسة المحاور لخلق توازنات من المأمول أن تساعدها في البقاء متحدة ومحافظة على نظام حكمها وأمنها القومي. وفي ذات الوقت تكسب حليف قوى يجنبها شر التهديد من الدول الإقليمية المجاورة والمعادية لها والتي يمكن أن تهدد بقاء سلطتها كما بينا من أي نوع من التهديدات الداخلية أم الخارجية.

سادساً: أثر التدخل الأجنبي على إعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية

قد يتغير الواقع الجيوسياسي للمنطقة العربية مما يفضي إلى تحولات عميقة في بنية النظام الاقليمي، وربما يكون لذلك أثراً بالغاً على مستقبل الدول العربية على المدى البعيد. ومنذ عدة عقود من الزمان سعت الحكومات الغربية إلى إعادة دمج وحدات الدول العربية، في إطار مجموعة تكتلات وكيانات إقليمية إرادت لها أن ترتبط بالنظام الغربي وقواعده.[24] وقد واجه المفكرون العرب معضلات شائكة ومزمنة في مواجهة الرؤية الغربية للدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وكيفية إعادة بناء الدولة

[21] عطا الحسن البطحاني، مصدر سبق ذكره، ص20.

[22] عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت، مركزدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص13.

[23] برهان غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، موقع الجزيرة نت، 2004/10/3.

[24] صالح يحيى الشاعري، تسوية النزاعات الدولية سلمياً، مكتبة مدبولي 6 ميدان طلعت حرب، القاهرة، 2006، ص153.

القطرية في العصر الحديث.[25] إن أبرز التأثيرات على بناء شرعية النظم السياسية وإعادة تشكيل الخارطة الجيوسياسية في المنطقة العربية – كما سبق الذكر- هي الولايات المتحدة وإسرائيل، إضافة إلى التأثير الإقليمي لدول مثل إيران وتركيا.[26]

من جانب آخر فإن ضعف أداء الدول العربية المقرون بوحدات صنع القرار ورسم السياسات الخارجية الراشدة يعكس عجزاً متزايداً عن مسايرة الأحداث الاقليمية والدولية. مما زاد من هذا الضعف كذلك عدم وجود مراكز بحثية تعنى بالدراسات الاستراتيجية وهذا يعود بالأساس إلى فقر الفكر الاستراتيجي للنخب الحاكمة في العديد من البلدان العربية، الأمر الذي سهل عملية الاختراق من جانب الدول الأجنبية في المنطقة لتنفيذ مشروعات عديدة تخدم مصالحها الاقتصادية. ولقد وضع الغرب هذه المشروعات المحكمة في مراكز أبحاثه العلمية التي وفر لها التمويل الكافي للاستقصاء والبحث المتعمق، ومن بعد إعدادها وتصميمها بشكل محكم أجازتها حكوماته في برلمانتها المنتخبة وتضمنتها في خططها الاستراتيجية. ولعل هدفها الجوهري تغيير خريطة العالم العربى بناءً على الأوضاع القبلية والطائفية والدينية، وبما يحقق مصالح الدول الغربية الذاتية، بدلاً من إتفاقية سايكس بيكو 1922 التى لم تراعى ذلك، ولم تعد تلك الحدود تصلح لتكون بين الدول فى الوقت الحاضر.

إن أثر التدخل الأجنبي في البلدان العربية يبين أيضاً من مشروع مبادرة الشرق الأوسط التي تدعو في ظاهرها للاصلاح الديمقراطي، ولكن ما تخفيه هو الهيمنة الأمريكية المدعومة من إسرائيل من خلال التغلب على البنية الثقافية العربية وإعادة هيكلة البنية المعرفية والفكرية والحفاظ على الأمن القومي الأمريكي وبالطبع أمن إسرائيل في المنطقة العربية.[27] تحاول الولايات المتحدة في الراهن السياسي من خلال ما يسمى بصفقة القرن تقوية ودمج إسرائيل بشكل سلمي أو قسرى إذا استدعى الأمر في مسألة الإصلاح والقضاء على حالة الجمود الطاغية على العلاقات الإسرائيلية- العربية. فإسرائيل متفوقه عسكريا على دول المنطقة بما تجده من رعاية خاصة من الولايات المتحدة. وحري بالذكر " يمتلك اللوبي المناصر لإسرائيل في واشنطن وزناً كبيراً في تقرير نوعية الأسلحة المباعة ولمن تحديداً بين حكومات الشرق الأوسط".[28] وقد بدأت نتائج هذه المحاولات الأمريكية بالتطبيع الدبلوماسي مع دولة الأمارات كثالث بلد عربي بعد مصر والأردن، وربما قريباً ينضم السودان ودول عربية أخرى مثل البحرين إلى قائمة المطبعين من الدول العربية. هذا الي جرى بجانب فشل التسوية السياسية حتى الآن في سوريا وليبيا اللتين عانت شعوبهما الأمرين بسبب الاقتتال وعدم الاستقرار السياسي

---

[25] المصدر نفسه، ص155.

[26] عمار سعدون سلمان البدري، التخل الخارجي وأثره في بناء الشرعية للنظم العربية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد الثالث، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019، ص12.

[27] للمزيد من المعلومات أنظر:

Samuel P. Huntington, Who Are We, Rockefeller Center, New York, 2004, pp, 21-55.

[28] علي الأمين مزروعي، مصدر سبق ذكره، ص189.

والأمني، بجانب ما يشهده السودان المتأرجح ما بين الاستمساك بالوثيقة الدستورية والتهديد بتدخل عسكري جديد، والباحث عن مخرج عبر نداء السودان من الوضع المازوم الذي يعيشه سياسياً واقتصادياً، من المرجح أن يؤثر كل هذا على الوحدة العربية وتمساكها من أجل دعم قضاياها السياسية الكبرى كما سنرى في المحور التالي.

سابعاً: فشل التسوية السلمية وأثرها على الوحدة العربية

إذا كان المفاوضات المباشرة تتم عادة من خلال اللقاء المباشر بين ممثلين للأطراف المتنازعة، فإن المفاوضات غير المباشرة وهي أشبه بالوساطة عبر الطرف الثالث " مثال: مفاوضات موسكو بخصوص أزمة ليبيا" أو مفاوضات السودان بوساطة المبعوث الأمم فولكر أو الاتحاد الأفريقي. أما التسوية العسكرية القسرية فتعني بالأساس استخدام القوة من قبل المنظمة الدولية أو الإقليمية بهدف فرض السلام - كما جرى في ليبيا قبل سقوط القذافي - هي من الاستراتيجيات المهمة في عملية إدارة الصراع خاصة بعد وقوعه واستفحاله. وقد جرت عدة محاولات في الخارج لإيجاد التسوية العادلة للمشكلة السورية لكنها فشلت في إيجاد حل يرضي جميع أطراف النزاع رغم التدخل الخارجي. أما في السودان وإن كان قد تم التوصل إلى إتفاق بين المؤسسة العسكرية وقوى الحرية والتغيير (قحت) بمساعدة الاتحاد الأفريقي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، لكن على الصعيد الداخلى مازال الوضع أكثر هشاشة وقتامة في ظل محاولات نداء السودان للتوافق الوطني وهي مبادرة يقودها أحد رجالات الدين في السودان. إن الشد والجذب بين أنصار النظام السابق (الإنقاذ) وبعض القوى السياسية الأخرى التي شاركت في الثورة والصراع حول كيف يحكم السودان ومن يحكم السودان يظل مستعراً في ظل تمسك كل طرف برؤيته للحل من القوى السياسة التي أطاحت بحكومة الإنقاذ ذاتها وبدعم من المجلس العسكري السوداني.

إن هذه الاختلافات السورية أم الليبية أم السودانية ليست نابعةً من أسباب داخلية تتمثل في تباين وجهات النظر حول تقديم الحلول السياسية الناجعة وكيفية إدارة الدولة، وإنما هنالك أيضاً عامل خارجي له الأثر الأكبر عما يجري في هذه البلدان. وهذا ما سبق أن أشرنا إليه في إحدى المحاور السابقة، وبينا كيفية التسابق بغرض المصالح الاقتصادية والعمل بجدية لوضع هذه الدول في المسار الذي ترغبه كل من هذه الدول الكبرى. جدير بالذكر أن أفكار الاستعمار والامبريالية مع الحركة الصهيونية تلاحقت من أجل خلق حلف مشترك يحمل هدفاً أساسياً هو السعي الدؤوب لتفتيت الوجود العربي بشتى الأساليب عن طريق استغلال الانقسامات الطائفية والعرقية وعن طريق إذكاء المصالح القطرية الضيقة سواء كانت سياسية أم اقتصادية تحقيقاً لاستقرار الدولة اليهودية وضماناً لأمنها. هذا ما لا يمكن إغفاله في سياق التحليل لما يجري على الصعيد الداخلي في هذه الدول العربية الثلاث، كونه بعد مرتبط بما يجري في الدول العربية كلها ومن المؤكد الدول الثلاث محل الدراسة في هذا المقال.

مهما يكن من أمر، فلقد فشلت الدول العربية لأسباب داخلية، ولإنعكاس حالة السيولة في النظام الدولي، في التعامل مع بعضها البعض على إعادة اللحمة العربية وتقوية أواصر العروبة المرتكزة على اللغة، والثقافة والدين. لقد جعلها ذلك الفشل بعيدة حتى الآن عن تحقيق أهدافها الكبرى والعمل في تعاون تام لحل قضاياها السياسية الراهنة والنهوض بشعوبها من أجل التقدم والرفاه الاجتماعي وتقوية الوحدة العربية. تمظهر ذلك كما تبين من الشرح والتحليل في المقال نتاجاً لسياسة الأحلاف والتكتلات الدولية التي سعت فيها الأحلاف إلى استقطاب واحتواء أكبر عدد من الدول العربية ضمن منظومتها في إطار شراكات مصطنعة، ذلك من أجل السيطرة على المواقع الحيوية من بترول وغاز طبيعي مسال ومواني للإستيراد والتصدير، ومواقع جيواستراتيجية. وبالعموم فالهدف الجوهري للدول الكبرى في العالم هو دوماً استراتيجي يرمي للحافظ على الوضع الاقتصادي المميز لها والقوة الأمنية المتقدمة عن الآخرين بما يضمن استخدام القوة الرادعة إذا استدعى الأمر لكل من يخالف سياستها وحفاظاً على النظام المعولم وأبنية هياكله، مع ضمان أمن إسرائيل المتفوقه عسكرياً في المنطقة العربية من جهة أخرى. لكن عادة تلجأ هذه الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى استخدام القوة الناعمة soft power في تعاملها مع الدول العربية بشكل عام، وإذا إستدعى الأمر في بعض الحالات فإنها يمكن أن تلجأ إلى استخدام القوة الصلبة hard power كما حدث من قبل في العراق 2003 الذي لم يشهد استقرار سياسي متواصل.

خاتمة

تناول هذا المقال في قراءة أولية أثر التدخلات الخارجية في البلدان العربية على تطبيق النظام الديمقراطي وتقوية وشائج الوحدة العربية. وقد ركز على ثلاث دول عربية كنماذج مختارة اثنان منها في أفريقيا هما: السودان وليبيا والثالثة في آسيا هي سوريا. من خلال التحليل والتقصي إتضح أن الوحدة العربية جابهتها العديد من المشكلات السياسية خلال فترة ما بعد نيل الدول العربية لاستقلالها السياسي، بجانب جملة من التحديات التي جعلت تقوية أواصر تلك الوحدة أمراً صعب المنال في ظل واقع سياسي معقد تتحكم فيها الدول الكبرى بما تمتلك من إمكانات اقتصادية وعسكرية ضخمة. وتبدى ذلك جلياً في الدول الثلاث محل الدراسة. وأن الديمقراطية في ظل هذا الوضع تأثرت لأبعد الحدود وإن أدعت بعض الدول الغربية بأنها راعية للديمقراطية في العالم، فالأنظمة السياسية ذاتها تتنوع في الدول العربية وليست هنالك دولة ديمقراطية راسخة في المنطقة العربية برمتها.

أهم النتائج التي خلص إليها المقال من هذه القراءة الأولية أن التدخلات الخارجية من جانب الدول الغربية بجانب روسيا والولايات المتحدة وفرنسا كان لها تأثيرها السلبي على الديمقراطية في المنطقة العربية والانتقال الديمقراطي، بالتالي ساهمت بقدر في إعاقة بناء الدولة العربية. ذلك لأن هذه الدول كانت على الدوام تبحث عن تحقيق مصالحها

الاقتصادية ولا يهمها كثيراً شكل الحكم القائم، ديمقراطياً كان أم سلطوياً. كذلك بعض الدول الإقليمية مثل إيران وتركيا والإمارات لها دور أكبر لعبته في المسرح السياسي، مقارنة بغيرها من الدول الإقليمية الأخرى في المنطقة العربية واثرت هي الأخرى بصورة أو اخرى في شكل بعض الأنظمة في المنطقة العربية. كذلك من النتائج أن الدول العربية محل الدراسة فشلت في تحقيق تسوية سياسية وإقامة نظام حكم مستقر ولم تتعامل بشكل كافٍ ضمن منظومة الدول العربية على إعادة اللحمة العربية بما يحقق المصالح العليا في إطار وحدة عربية قوية.

ختاماً :

فإن إدارك الدول العربية لمخاطر التدخل الخارجي وتجاوز أزماتها الحالية وتقوية مسار العلاقات (العربية – العربية) من المرجح أن يحقق لها مكاسب مجتمعة ويحصن المنطقة العربية من الاختراقات الخارجية ويساعد في بناء الدولة العربية. فالجوار الجغرافي في آسيا وأفريقيا وتوفر مصادر الطاقة الضخمة والأراضي الزراعية الواسعة ورأس المال البشري الشبابي إذا ما استغل بشكل أفضل كفيل بتحقيق آمال الشعوب العربية جميعاً في ظل تقوية الوحدة العربية المرتجاه وإشاعة الديمقراطية مع احترام حقوق الإنسان.